S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1994/1245
3 November 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير بعثة مجلس الأمن إلى الصومال
في ٢٦ و ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤

كتاب الإحالة

رسالة مؤرخة ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ موجهة
إلى رئيس مجلس الأمن من أعضاء بعثة مجلس الأمن
إلى الصومال

نتشرف بأن نحيل طيه تقرير بعثة مجلس الأمن إلى الصومال، التي جرت يومي ٢٦ و ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤. والتقرير مقدم إلى مجلس الأمن وفقا لمقرر اتخذه المجلس أثناء المشاورات غير الرسمية التي أجريت في ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤.

(توقيع) وانغ زيوكسيان (الصين)
(توقيع) هيرفيه لادسو (فرنسا)
(توقيع) كولين كيتنغ (نيوزيلندا) (الرئيس)
(توقيع) إيساك إ. أيوه (نيجيريا)
(توقيع) كامران نياز (باكستان)
(توقيع) يوري ف. فيدوتوف (الاتحاد الروسي)
(توقيع) كارل ف. اندرفورث (الولايات المتحدة الأمريكية)

051194 041194 94-42421

أولا - مقدمـــة

١ - في القرار ٩٤٦ (١٩٩٤) المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤، أعلن مجلس الأمن استعداده للنظر في إرسال بعثة من المجلس إلى الصومال في الوقت المناسب لإبلاغ الأحزاب السياسية الصومالية مباشرة بآراء المجلس بشأن الحالة في الصومال وبشأن مستقبل وجود الأمم المتحدة هناك.

٢ - وفي المشاورات التي أجراها مجلس الأمن بكامل هيئته في ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، قرر أن يوفد بعثة تتوجه إلى الصومال في ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤. وفي ذلك الوقت، اعتمد المجلس وثيقة غير رسمية معنونة: "الصومال: المبادئ التوجيهية لبعثة مجلس الأمن" (انظر المرفق الأول).

٣ - وكانت بعثة مجلس الأمن برئاسة السيد كولين كيتنغ، الممثل الدائم لنيوزيلندا لدى الأمم المتحدة، وكان أعضاء البعثة الآخرون: السيد وانغ زيوكسيان (الصين)، والسيد هيرفيه لادسو (فرنسا)، والسيد إيساك أ. أيوه (نيجيريا)، والسيد كامران نياز (باكستان)، والسيد يوري ف. فيدوتوف (الاتحاد الروسي)، والسيد كارل ف. اندرفورث (الولايات المتحدة الأمريكية). وساعد البعثة إثنان من موظفي الأمانة العامة للأمم المتحدة: السيدة اليزابيث ليندنماير (إدارة عمليات حفظ السلم) والسيد شيغيرو موتشيدا (إدارة الشؤون السياسية).

٤ - وقبل وصول البعثة إلى الصومال، أعد أعضاؤها بيانا لتسليمه إلى زعماء الفصائل الصومالية (انظر المرفق الثاني).

٥ - وقامت البعثة بزيارة الصومال في ٢٦ و ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر. وتضمن برنامج عملها (انظر المرفق الثالث) عقد اجتماعات بالسيد على مهدي محمد، المتحدث باسم تحالف الانقاذ الصومالي، واللواء محمد فرح عيديد، رئيس المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي (انظر المرفقين الرابع والسادس). وتلقت البعثة معلومات موجزة عن التطورات السياسية الأخيرة من الممثل الخاص للأمين العام، صاحب السعادة السيد جيمس فيكتور غبيهو، وعن الجوانب العسكرية لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال فيما يتعلق بانسحاب الجنرال أبو سماح بن أبو بكر من قيادة القوة. كما اجتمعت البعثة بممثلي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في الصومال (انظر المرفق التاسع). وفي نيروبي، اتيحت الفرصة للبعثة لتبادل الآراء مع ممثلي بلدان القرن الافريقي (انظر المرفق الثامن) وأعضاء اللجنة الفرعية للأمن التابعة لهيئة تنسيق المعونة في الصومال (انظر المرفق العاشر). كما عقد كل من رئيس وأعضاء البعثة مؤتمرا صحفيا، في مقديشيو ونيروبي على التوالي.

ثانيا - أنشطة البعثة

٦ - كان وصول البعثة إلى مقديشيو في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر متزامنا مع المشاورات التي كانت تجريها الفصائل المتحالفة مع السيد على مهدي في شمال مقديشيو، والفصائل المشتركة مع اللواء عيديد في جنوب مقديشيو، عقب صدور المذكرة المؤرخة ١٤ تشرين الأول/اكتوبر عن المؤتمر الصومالي المتحد/ التحالف الوطني الصومالي للواء عيديد و ١١ فصيلة أخرى، التي تدعو إلى عقد مؤتمر مصالحة وطنية في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤.

ألف - الاجتماعات الإعلامية التي عقدتها عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

١ - المعلومات المقدمة من الممثل الخاص للأمين العام

٧ - في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر، أحاط السفير غبيهو البعثة علما بالتطورات السياسية الراهنة. وبوجه خاص، أحيطت البعثة علما بجهوده المكثفة لثني اللواء عيديد عن عقد مؤتمر مصالحة وطنية بدون اشتراك الفصائل المتحالفة مع السيد على مهدي. وأبلغت البعثة بقرار اللواء عيديد بإعادة تحديد موعد انعقاد ذلك المؤتمر ليصبح في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، ولم يبلغ الممثل الخاص بذلك إلا قبل ساعات قليلة من وصول البعثة إلى مقديشيو.

٨ - ونقلا عن الممثل الخاص، فإن العقبة المتبقية الوحيدة أمام عقد مؤتمر مصالحة وطنية شامل تتمثل في الواقع في المسألة الإجرائية المتعلقة بمن ينبغي أن يكون ممثلا وأن يتخذ القرار لإقامة حكومة . وقد لاحظ أن هناك اتفاقا عاما بالفعل لوقف القتال، وعقد مؤتمر مصالحة وطنية وإقامة حكومة وطنية بحلول نهاية العام. ويرى أن أحد الحلول لمسألة الاشتراك قد تتمثل في موافقة كلا الجانبين على إنشاء لجنة لوثائق التفويض كما هو معتاد غالبا بالنسبة للمؤتمرات . ومن الواضح أن هذه الفكرة حظيت بقبول السيد على مهدي ولكنها لم تحظ بقبول اللواء عيديد. وقد ساور القلق الممثل الخاص من أن يمضي اللواء عيديد من جانب واحد الى عقد مؤتمر مصالحة وطنية في ١ تشرين الثاني/نوفمبر وأن يعلن قيام حكومة، الأمر الذي سيؤدي، في تقديره، إلى تجدد القتال. وحث البعثة على أن تنصح الفصائل بقوة بأن تشرع في المصالحة الوطنية على أساس نهج شامل.

٢ - المعلومات المقدمة من قائد القوة

٩ - شملت المعلومات المقدمة من قائد القوة في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر لمحة عامة فيما يتعلق بوزع وتشغيل قوات عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال حاليا؛ والأوضاع الأمنية في كل منطقة في جنوب الصومال خاضعة لمسؤولية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال؛ والمركز الحالي لتخفيض القوة، وآثاره ومواطن الضعف القائمة، بما في ذلك استعراض لحالات الانسحاب التي جرت مؤخرا من المناطق النائية وتضمنت نقل الممتلكات عنوة للأطراف المحليين؛ والمساعدة التي قدمتها عملية الامم المتحدة الثانية في

الصومال للشرطة الصومالية؛ وسيناريوهات تخطيط الانسحاب والاحتياجات من الدعم. وأشار قائد القوة بوجه خاص الى أن تدفق الأسلحة الى الصومال مستمر بلا هوادة برغم الحظر الذي فرضه مجلس الأمن على الأسلحة.

١٠ - وركز أعضاء البعثة على تفاصيل الانسحاب والصعوبات العملية المرتبطة به، وبخاصة الآثار المتعلقة بالوقت اللازم لانجاز الانسحاب. وأوضح قائد القوة ان الاحتياج التقديري البالغ ١٢٠ يوما للانسحاب يفترض استمرار الأوضاع الأمنية الحالية وتوافر تقديم الدعم بالنقل البحري وفي المنطقة البحرية من الدول الأعضاء، بما في ذلك الدعم بسفن المستشفيات والدعم البرمائي. ونقلا عن قائد القوة، يمكن انجاز انسحاب طارئ على نحو أسرع بكثير. وأورد أيضا الخطوط العريضة لسيناريو متوسط. وأوضح أنه إذا تغير أي من الافتراضات، فسيتغير أيضا الوقت اللازم للانسحاب. وأشار كذلك الى أن نوع الدعم المطلوب من الدول الأعضاء سيتوقف على ما تحتاج عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال الى إخراجه من الصومال. وقال، في هذا الصدد، إنه سيبلغ مجلس الأمن عن طريق الأمين العام إذا تغيرت الحالة الى الأسوأ.

باء - الاجتماعات بزعماء الفصائل الصومالية

١ - الاجتماع بالسيد علي مهدي وزعماء الفصائل المشتركة معه

١١ - في ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر١٩٩٤، عقدت بعثة مجلس الأمن، وبصحبتها الممثل الخاص، اجتماعا بالسيد علي مهدي و ١٣ من زعماء الفصائل (انظر المرفق الرابع) المشتركة معه في إطار تحالف الانقاذ الصومالي. وكان من بين زعماء الفصائل الـ ١٣ هؤلاء رؤساء عدة فصائل موقعة على اتفاق أديس أبابا، ورؤساء قليل من الفصائل الجديدة بل و "رئيس جديد" للمؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي الذي، نقلا عن السيد علي مهدي، حل محل اللواء عيديد. والبيان المشترك الذي وجهه السيد علي مهدي وزملاؤه الى البعثة مستنسخ في المرفق الخامس.

١٢ - وقرأ صاحب السعادة السيد كولين كيتنغ ، رئيس البعثة، رسالة مجلس الأمن، التي أعدت على أساس المبادئ التوجيهية التي اعتمدها المجلس. وقدم بعد ذلك الى السيد علي مهدي نصا الرسالة والمبادئ التوجيهية، التي جرى تعديل عنوانها ليصبح "عناصر بيان لبعثة مجلس الأمن".

١٣ - وقوبلت رسالة مجلس الأمن بالترحاب من السيد علي مهدي وزعماء الفصائل الحاضرين. وأكد السيد علي مهدي للبعثة، في رده على الرسالة باسم زملائه، استمرار تعاونهم مع الأمين العام ومجلس الأمن. وقال إن فصائل تحالف الانقاذ الصومالي لم تشترك قط في أي مواجهة مع الأمم المتحدة وتعهد بأن يتعاون تحالف الانقاذ الصومالي في السحب التدريجي للعنصر العسكري لعملية الأمم المتحدة في الصومال، ولكنه أضاف أنه سيلتمس أيضا تعاون ومساعدة الأمم المتحدة في تعمير الصومال. وناشد المجتمع الدولي ألا يتخلى عن الصومال فقط بسبب السياسات المعرقلة التي ينتهجها أحد زعماء الفصائل. وفي الوقت الذي لاحظ فيه رئيس البعثة وأعضاؤها ما أعرب عنه السيد علي مهدي من تأكيدات للتعاون، ذكروه هو وزملاءه

بأنه في الأسابيع المقبلة، سيقوم مجلس الأمن برصد الحالة في الصومال للحكم على ما إذا كانت أقوالهم تضاهي التطورات الفعلية في الساحة.

٢ - الاجتماع باللواء عيديد وزعماء الفصائل المشتركة معه

١٤ - في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر١٩٩٤، اجتمعت بعثة مجلس الأمن، وبصحبتها الممثل الخاص، باللواء عيديد و ١٢ من زعماء الفصائل الأخرى (انظر المرفق السادس) المشتركة معه حاليا، ومنهم زعماء ٤ جماعات منشقة من الموقعين على اتفاق أديس أبابا. وقدمت الى البعثة المذكرة التي اشتركت في إعدادها هذه الفصائل الـ ١٣. ونص المذكرة مستنسخ في المرفق السابع.

١٥ - وأدلى السفير كيتنغ ببيان مماثل للبيان الذي سلمه في وقت سابق الى السيد علي مهدي وتحالف الانقاذ الصومالي، ينقل رسالة مجلس الأمن. وفي معرض التأكيد على الأهمية التي تعلقها البعثة على عقد مؤتمر مصالحة وطنية شامل، أضاف قائلا إن أي نظام ينشأ عن مؤتمر مصالحة وطنية غير شامل لا يمكن أن توقع اكتسابه الشرعية أو الاعتراف في نظر المجتمع الدولي. وقدم بعد ذلك الى اللواء عيديد نصا الرسالة والمبادئ التوجيهية (عناصر بيان بعثة مجلس الأمن).

١٦ - وردا على الرسالة، قال اللواء عيديد إنه هو وزملاءه مصممون على حل الأزمة الصومالية وسيبذلون كل ما في وسعهم لضمان تمثيل بقية الزعماء ذوي النفوذ في مؤتمر المصالحة الوطنية. بيد أنه أضاف أن الزعماء الـ ١٣ الحاضرين يمثلون ٩٥ في المائة من سكان الصومال، ولذلك، سيشرع في عقد المؤتمر حتى لو لم يشترك الزعماء الباقون. وأوضح أنه ينبغي ألا يتوقع حصول الصوماليين على تأييد السكان بنسبة ١٠٠ في المائة قبل تشكيل حكومة، حيث لم تكن تلك هي الحال في مكان آخر بالعالم.

١٧ - وأكد اللواء عيديد للبعثة، باسم زملائه، أنهم سيحمون أفراد عملية الأمم المتحدة في الصومال وممتلكاتها أثناء السحب التدريجي لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. كما أكد للبعثة أن أفراد عملية الأمم المتحدة في الصومال وغيرهم من الأفراد الدوليين سيعاملون باحترام لأنهم يعتبرون ضيوفا على الشعب الصومالي. وأضاف اللواء عيديد أن الصومال بحاجة الى مساعدة المنظمات غير الحكومية الدولية وستكفل حمايتها عقب انسحاب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، وأعرب مرارا عن أمله في أن تستمر الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في تقديم المساعدة الى الصومال في مجال التعمير والمجالات الأخرى بعد انسحاب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال.

١٨ - وأبلغ اللواء عيديد البعثة، ردا على الأسئلة التي وجهها أعضاء البعثة بشأن الاشتراك في المؤتمر من جانب السيد علي مهدي، الذي استشفت منه البعثة الرغبة في الدخول في حوار مع اللواء عيديد، أنه وزملاءه يرحبون باشتراك السيد علي مهدي في المؤتمر من خلال المؤتمر الصومالي المتحد، الذي يرأسه السيد محمد كنياري أفراح، ويمكنه أيضا أن يشترك في الحكومة ذات القاعدة العريضة بالتنافس من أجل الحصول على منصب كفرد في المجتمع الصومالي وكعضو في اللجنة المركزية للمؤتمر الصومالي المتحد.

١٩ - وفي حين أعرب رئيس البعثة وأعضاؤها عن تقديرهم للتأكيدات التي أعطيت فيما يتعلق بإقامة حكومة ذات قاعدة عريضة وتوفير الأمن لعملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال أثناء الانسحاب ولأنشطة المساعدة الإنسانية بعد ذلك، أبلغوا اللواء عيديد وزملائه بأن المجتمع الدولي سيراقب باهتمام شديد الحالة في الساحة لتحديد ما إذا كانت التأكيدات المعطاة في الاجتماع ستضاهي الأفعال من عدمه، وستحكم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على جدارة التعاون مع الصومال في المستقبل بناء على ما سيلقيانه من تعاون. وبوجه خاص، حثت البعثة اللواء عيديد وزملاءه على استغلال الأيام القليلة المقبلة لكفالة أن يكون المؤتمر شاملا، وقالت إن مجلس الأمن سيؤيد الممثل الخاص تأييدا تاما في الجهود التي يبذلها لفتح قنوات اتصال وتسهيل المصالحة بين الفصائل الصومالية.

جيم - الاجتماع مع ممثلي بلدان القرن الإفريقي

٢٠ - في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر، اجتمعت البعثة في نيروبي، بناء على طلبها، مع ممثلي بلدان القرن الإفريقي، وبالتحديد اثيوبيا واريتريا وجيبوتي والسودان (انظر المرفق الثامن) لإحاطتهم علما بولايتها وبنتائج زيارتها إلى الصومال. وأكد أعضاء البعثة على الأهمية التي يعلقها مجلس الأمن على التعاون مع المنظمات الإقليمية من قبيل منظمة الوحدة الإفريقية بالاضافة إلى البلدان المجاورة للصومال. وأكد ممثلو بلدان القرن الإفريقي للبعثة أن البلدان المجاورة أعربت دائما عن عزمها على المشاركة في معالجة مشكلة الصومال وانها تقوم بالفعل بدور وانها ستواصل القيام بذلك.

٢١ - وركز السفير كيتينغ تركيزا خاصا على أن رسالة البعثة إلى قادة الفصائل هي أن أي مؤتمر للمصالحة الوطنية يتعين أن يضم جميع الأطراف حقيقة، وأنه لا يمكن أن يكون هناك إقصاء مصطنع لأطراف صومالية معنية، وأن المجتمع الدولي سيحكم على شرعية أي نظام يتمخض عن هذا المؤتمر من هذا المنظور.

٢٢ - وبالنظر لما قد يترتب من نتائج على فشل تحقيق مصالحة وطنية في الصومال، وللنفوذ الخاص الذي تتمتع به البلدان المجاورة لدى الفصائل الصومالية، فقد حث أعضاء البعثة على إقامة تعاون بين الأمم المتحدة وبلدان القرن الإفريقي يشمل، في جملة أمور، جعل حظر توريد السلاح القائم حاليا على الصومال فعـّالا. وينبغي أن يهدف هذا التعاون الى تعزيز المصالحة الوطنية عن طريق التشجيع على عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية يشمل كل الأطراف وعلى إقامة حكومة مؤقتة في الصومال، وعدم التشجيع على خلاف ذلك.

دال - الاجتماع مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وهيئة تنسيق المعونة في الصومال

٢٣ - في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، اجتمعت البعثة مع ممثلين عن وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية في مقديشيو (انظر المرفق التاسع). وأعربوا عن تقديرهم لما قدمته عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال من مساهمة في حماية قوافل المعونة وحراسة الموانئ وغير ذلك. وأعربوا عن تفهمهم لحتمية انسحاب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال وعن إدراكهم أن ما يقومون به من أنشطة يجب أن يتم على الأجل الطويل دون مساعدة من عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. ورغم الإعلان عن التزامهم بمواصلة عملهم حتى بعد انسحاب عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال، فإنهم جميعا يخشون من تردي الأحوال الأمنية في الصومال بعد انسحاب العملية. وأعرب بعضهم عن الرغبة في الحصول بهذا الصدد على شكل من المساعدة خلال الفترة الانتقالية المفضية إلى الإنسحاب والفترة التالية له مباشرة، وإتاحة فرصة الوصول إلى بعض الموجودات المادية التابعة لعملية الأمم المتحدة في الصومال. وأعرب آخرون عن عدم موافقتهم على ذلك. وساد اتجاه عام بفائدة وجود مستمر للأمم المتحدة هناك.

٢٤ - واستجابة لاستفسارات حول خطة الانسحاب، تعهد الممثل الخاص بأن يبلغ الوكالات والمنظمات غير الحكومية علما بفحواها في الجلسة المقبلة بعد أن أصبح في حوزة عملية الأمم المتحدة الثانية الآن مشروع لخطة الانسحاب. واغتنم تلك الفرصة ليؤكد للممثلين بأن عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال قد ضمنت خطة انسحابها في حالات الطوارئ جميع الموظفين الدوليين التابعين للوكالات والمنظمات غير الحكومية، فيما لو استدعى الأمر ذلك.

٢٥ - واجتمعت البعثة كذلك في نيروبي في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، مع أعضاء اللجنة الفرعية لشؤون الأمن التابعة لهيئة تنسيق المعونة في الصومال (انظر المرفق العاشر). ويحمل هذا الفريق وجهة نظر سلبية إزاء استمرار قيام الأمم المتحدة بدور في تسهيل المصالحة السياسية، وذلك على النقيض تماما مع وجهة نظر وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي اجتمعت بها البعثة في مقديشيو. وأعرب أعضاء هذا الفريق عن عزمهم على مواصلة أنشطتهم بعد انسحاب عملية الأمم المتحدة الثانية.

٢٦ - غير أن سفير اثيوبيا، وهو عضو في اللجنة الفرعية، أعرب بقوة عن رأي مخالف حيث قال إنه رغم تفهمه للكلل الذي يشعر به المجتمع الدولي، فإن تخلي الأمم المتحدة عن الصومال بشكل فوري أمر غير مستصوب لأنه لا يوجد في الصومال هياكل أساسية لتيسير إجراء مصالحة سياسية أو لإتاحة تنسيق إعادة إعمار البلد. وأضاف أن البلدان المجاورة للصومال فقيرة جدا إلى درجة لا تمكنها من المساعدة وإن المجتمع الدولي وحده هو القادر على القيام بذلك.

ثالثا - ملاحظات وتوصيات

ألف - ولاية عملية الأمم المتحدة في الصومال

٢٧ - توصلت بعثة مجلس الأمن إلى نتيجة مفادها أن ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥، هو الموعد الملائم الذي يتعين إدراجه في قرار مجلس الأمن بوصفه الموعد النهائي لولاية عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال. ولم يطلب تمديدا أطول أي من الفصائل الصومالية أو المنظمات الإنسانية أو المنظمات غير الحكومية.

٢٨ - وسيكون انسحاب المكون العسكري من عملية الأمم المتحدة الثانية معقدا ومحفوفا بالمخاطر. وان التعاون الصومالي مع الانسحاب محتمل ولكن لا يمكن اعتباره أمرا مفروغا منه. وسيكون من الأهمية بمكان توفر موارد عسكرية من الدول الأعضاء لتغطية انسحاب من هذا النوع، وسيتوقف عليه، من نواح معينة، إكمال الانسحاب. وان توفر شحن تجاري يعتبر من العوامل الأساسية أيضا إذا ما أريد للانسحاب أن يجري بشكل منظم وإذا ما أريد أن تعاد المعدات إلى الأماكن التي جاءت منها. ومن المهم جدا تأمين سلامة الأفراد في جميع مراحل هذه الممارسة.

٢٩ - ومن جملة المسائل التي ستثار امكانية نقل بعض الموجودات المفيدة للجوانب الإنسانية (مثل المضخات والمولدات وغيرهما) إلى المجتمعات الصومالية المحلية والمنظمات غير الحكومية.

باء - رسالة مجلس الأمن إلى الفصائل الصومالية

٣٠ - نقلت الرسالة التي تستند إليها المبادئ التوجيهية التي وافق عليها مجلس الأمن على شكل بيان معد وسلم نصها إلى قادة الفصائل.

٣١ - وأبلغت الفصائل بتوقع المجلس منها بأن تتعاون مع انسحاب عملية الأمم المتحدة في الصومال وبأنها تفهم أن قدرة المجتمع الدولي على توفير مساعدة إنسانية/تعميرية/إنمائية في المستقبل تتوقف على تهيئة مناخ آمن. وهذا يتوقف بدوره على تحقيق مصالحة سياسية.

٣٢ - وأوضحت البعثة أن اتباع نهج شمولي حقيقي للوصول إلى مصالحة سياسية هو السبيل الوحيد الذي يمكن أن يفضي على الأرجح إلى بيئة آمنة من هذا القبيل وإن شرعية أي حكومة تعلن عن نفسها من جانب واحد ستكون موضع شك نتيجة لذلك.

جيم - المستقبل

٣٣ - أكدت البعثة لجميع الأطراف الصومالية المعنية ولممثلي الدول المجاورة ولوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المشتغلة بالأنشطة الإنسانية، رغبة المجلس في عدم التخلي عن الصومال.

٣٤ - وأكدت المنظمات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية على عزمها على مواصلة العمل في الصومال إذا سمحت الظروف الأمنية بذلك. وتباينت آراؤهما بشدة حول ما إذا كان بإمكان الأمم المتحدة السعي للمساعدة في هذا المجال أو ما إذا كان ينبغي عليها القيام بذلك.

٣٥ - وترى جميع السلطات الصومالية ومعظم الوكالات فائدة من استمرار قيام الأمم المتحدة بدورها في توفير تسهيل ودعم للعملية السياسية. وإن مصالحة سياسية ناجحة تتطلب ردحا من الزمن، وهذه حقيقة ينبغي على الأمم المتحدة ادراكها. غير أن الظروف الأمنية ربما تخلق للممثل الخاص للأمين العام مشاكل عند القيام بدور من هذا القبيل بعد انسحاب المكون العسكري من عملية الأمم المتحدة.

٣٦ - وأثيرت مسألة دور الأمم المتحدة في المساعدة بشؤون الأمن في المرحلة التالية لانسحاب عملية الأمم المتحدة في الصومال. ولا بد للقيام بدور من هذا النوع من إجراء دراسة متأنية من جانب الأمين العام ومجلس الأمن.

دال - دور الدول المجاورة

٣٧ - أبلغ سفراء بلدان القرن الافريقي المعتمدون في نيروبي بفحوى رسالة المجلس الى الأطراف وشجعوا على استخدام اتصالاتهم الثنائية من أجل تعزيز التوصل الى مصالحة وطنية حقيقية والامتناع عن دعم أي عمل مسبب للخلاف يقوم به أي من الفصائل الصومالية. وأشير الى مخاطر العودة الى الحرب الأهلية بما فيها الأثر المحتمل على الاستقرار الاقليمي وتجدد تدفقات اللاجئين. كما حثوا في ذلك السياق على دعم جهود مجلس الأمن الرامية الى التقيد بحظر توريد الأسلحة.

٣٨ - وتم التوكيد على الدور الهام الذي تقوم به منظمة الوحدة الافريقية وغيرها من المنظمات الاقليمية من اجل تحسين الحالة في الصومال.

هاء - الخلاصة

٣٩ - حققت الزيارة هدفها المتمثل في توضيح فهم البعثة للمسائل التي ينطوي عليها القرار البالغ الأهمية الذي يتخذه المجلس. وأدت البعثة كذلك غرضها المتمثل في توضيح فهم القادة الصوماليين كذلك للمسائل المعنية.

٤٠ - وتلقت الفصائل الصومالية رسالة المجلس بقبول مثير للدهشة.

٤١ - وأعطت مجموعتان منقسمتان من الفصائل الصومالية تأكيدات بشأن التعاون مع انسحاب عملية الأمم المتحدة في الصومال، والأمن اللازم على المدى البعيد للمعونة الإنسانية، وعزمهما على تحقيق مصالحة سياسية حقيقية.

٤٢ - ولم يترك أي مجال للشك لدى الأطراف الصومالية بأن المجلس سيقيم هذه التأكيدات في ضوء أعمالها.

٤٣ - وأتاحت زيارة البعثة فرصة مواتية من حيث التوقيت للتأثير في الأحداث السياسية بمنحى ايجابي. وتأمل البعثة في أن تكون زيارتها قد حققت أثرا مفيدا بعض الشيء.

٤٤ - إلا أن البعثة تركت لدى أعضائها من خلال كل ما أطلعوا عليه إحساسا عميقا بالقلق والخوف بأن تحقيق مصالحة سياسية أو ظهور حكومة تتمتع بقبول واسع أمر بعيد المنال. وثمة خطر حقيقي بنشوب حرب أهلية من جديد.

٤٥ - وينبغي لمجلس الأمن أن يواصل استلام تقارير عن الصومال وأن يرصد الحالة فيها حتى بعد انسحاب عملية الأمم المتحدة في الصومال، وذلك في ضوء الدور الذي قام به لغاية اليوم.

المرفق الأول

مبادئ توجيهية لبعثة مجلس الأمن

١ - سبق أن حددت نهاية آذار/مارس ١٩٩٥ موعدا لانتهاء عملية الأمم المتحدة في الصومال. وقد نجم عن عدم إحراز تقدم في عملية السلم وفي تحقيق مصالحة وطنية بين الصوماليين، إلى جانب عدم تعاون الصوماليين في مسائل الأمن، تقويض الأسس التي تقوم عليها أهداف الأمم المتحدة في الصومال. وفي هذه الظروف، يتعذر تبرير الاستمرار في عملية الأمم المتحدة في الصومال إلى ما بعد آذار/مارس ١٩٩٥.

٢ - وهذا الأمر ينطوي على التخفيض المنظم والتدريجي، قبل ذلك الموعد، للعنصر العسكري لعملية الأمم المتحدة في الصومال. وعدم تعاون الصوماليين في هذه العملية لا يقلل، بل يزيد، من احتمالات تعجيلها.

٣ - وستكون الأمم المتحدة على استعداد لتسهيل أداء دور سياسي، أو للتوسط من أجل أدائه، بعد آذار/مارس ١٩٩٥، إذا كانت هذه هي رغبة الصوماليين وإذا كانوا مستعدين للتعاون مع الأمم المتحدة.

٤ - وستستمر الأمم المتحدة في العمل مع المنظمات الإقليمية، ولا سيما منظمة الوحدة الافريقية، ومع حكومات البلدان المجاورة، من أجل تشجيع المصالحة في الصومال وعودة المجتمع المدني إلى الوجود هناك.

٥ - وستبذل الأمم المتحدة غاية جهدها لدعم بذل الأنشطة الإنسانية في جميع أنحاء الصومال ولتشجيع المنظمات غير الحكومية على القيام بالأمر نفسه. لكن قدرتها على الاضطلاع بذلك ستكون كلها، تقريبا، مرهونة بدرجة التعاون الذي يبديه الصوماليون والأمن الذي يشيعونه.

٦ - وستظل الأمم المتحدة مستعدة لأن تقدم، عن طريق وكالاتها المختلفة، خدمات الإصلاح وإعادة البناء، إذا تطورت الحالة في الصومال على نحو يتيح ذلك.

المرفق الثاني

الرسالة التي وجهتها بعثة مجلس الأمـن باسم المجلس إلى زعماء الفصائل الصومالية

مقديشيو، ٢٦ و ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤

لقد جئنا من مكان بعيد للاجتماع بكم شخصيا وتسليمكم رسالة رسمية باسم مجلس الأمن. وهذه خطوة غير عادية يتخذها المجلس، تضارع خطورة الحالة التي تواجه الصومال الآن وعمق القلق الذي يساور المجتمع الدولي على حد سواء.

وبإيفاد هذه البعثة، أراد المجلس أن يتأكد من أن جميع زعماء الفصائل الصومالية، بل وجميع الصوماليين، يدركون أن بلدهم يقف عند مفترق الطرق، وأن المجلس على وشك أن يتخذ قرارات ستؤثر تأثيرا عميقا في دور الأمم المتحدة في الصومال في المستقبل.

ويواجه مجلس الأمن اتخاذ قرار حاسم بسبب الظروف غير العادية. ومن الضروري أن يدرك جميع الزعماء الصوماليين أن المسؤولية عما سيحدث الآن لبلدهم ستقع تماما على عاتقهم.

وسيكون لزاما عليكم الاستجابة للرغبة الجامحة للشعب الصومالي في السلم والمصالحة. وكان هذا، طوال السنتين ونصف السنة السابقة، الطريق الذي دأبت الأمم المتحدة على حث الزعماء الصوماليين على اتباعه. وفي أديس أبابا في عام ١٩٩٣ وفي نيروبي عام ١٩٩٤، وافقتم جميعا على القيام بذلك. وليس هناك من طريق آخر.

وفي هذا الصدد، تود بعثة مجلس الأمن، أن تنقل إلى الشعب الصومالي، وإلى زعمائه على وجه الخصوص، ما يساور المجتمع الدولي من احساس عميق بخيبة الأمل بسبب عدم إحراز تقدم في تحقيق المصالحة السياسية وعدم تحسن الأوضاع الأمنية.

وكما تعلمون، فقد أبلغ الأمين العام مجلس الأمن بأن عملية المصالحة السياسية تقف الآن في طريق مسدود. ونتج عن ذلك وجود فراغ في السلطة المدنية والهيكل الحكومي. ولم يترك هذا للأمم المتحدة أي أساس لدعم الجهود التي تبذلها لمساعدة الصومال على الخروج من هذه الأزمة. فقد تدهورت الأوضاع الأمنية بصفة مستمرة، ولا سيما في مقديشيو واستمر ارتفاع الخسائر الفاجعة في أرواح أفراد حفظ السلم وموظفي الإغاثة والأفراد الصوماليين. وكما تدركون أيضا، فإن التاريخ المتوقع بالفعل لإنهاء بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلم (عملية الأمم المتحدة في الصومال) هو نهاية آذار/مارس ١٩٩٥. وبالنظر إلى عدم وجود تعاون صومالي كاف، فقد تقوضت بشكل أساسي الافتراضات التي يقوم عليها وزع العملية في الصومال وكذلك احتمالات تحقيق أهداف الأمم المتحدة على النحو الذي حدده مجلس الأمن . وفي ظل هذه الظروف، لا يمكن تبرير استمرار عملية الأمم المتحدة في الصومال بعد آذار/مارس من عام ١٩٩٥.

وهذا يعني السحب المنظم والتدريجي للعنصر العسكري لعملية الأمم المتحدة في الصومال قبل ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥. وتنتظر بعثة مجلس الأمن أن يتعاون الزعماء الصوماليون في تهيئة الأوضاع الأمنية التي ستسهل عملية السحب. ومن المحتمل أن يؤدي أي افتقار للتعاون على هدي هذه الأسس إلى الإسراع بهذه العملية بدلا من تأخيرها. وسترحب هذه البعثة بالحصول على تأكيدات بأنه ستبذل كافة الجهود لضمان عدم تعريض أمن أفراد الأمم المتحدة وممتلكاتها للخطر.

وإنهاء ولاية عملية الأمم المتحدة في الصومال لن يعني أن الأمم المتحدة ستتخلى عن الصومال. وستكون الأمم المتحدة على استعداد لمواصلة القيام بدور سياسي تسهيلي أو توفيقي بعد آذار/مارس ١٩٩٥ إذا أراد الزعماء الصوماليون ذلك وإذا رغبوا في التعاون مع الأمم المتحدة لتحقيق هذا الغرض.

وستواصل الأمم المتحدة، من جانبها، العمل مع المنظمات الإقليمية، وبخاصة منظمة الوحدة الافريقية، ومع حكومات البلدان المجاورة لتشجيع المصالحة في الصومال وعودة المجتمع المدني للظهور فيها.

وعلاوة على ذلك، طلب الأمين العام إلى ممثله الخاص مواصلة الجهود التي يبذلها لمساعدة الزعماء الصوماليين على تحقيق المصالحة الوطنية.

بيد أنه سواء أثمرت الجهود المستمرة الرامية إلى تحقيق تسوية سياسية ، أو لم تثمر، فإن مجلس الأمن يناشد جميع الفصائل والعشائر الصومالية نبذ اللجوء إلى العنف كوسيلة لتصفية خلافاتها. فقد عانى الشعب الصومالي ما فيه الكفاية، ويجب أن تنتهي محنته. وهو متشوق إلى السلم. وسيكون استئناف الحرب الأهلية على نطاق واسع كارثة تفوق الوصف ولا بد من تلافيها.

وبوجه خاص، من الضروري أن تتفق الفصائل الصومالية في هذه المرحلة على عقد مؤتمر مصالحة وطنية عريض القاعدة على هدي الأسس المنصوص عليها في إعلان نيروبي في آذار/مارس ١٩٩٤.

وعقد مؤتمر لا تشترك فيه جميع الفصائل الصومالية الـ ١٥ التي وقعت إعلان نيروبي، بالإضافة إلى الحركة الوطنية الصومالية، سيكون بمثابة وسيلة لاستمرار الصراع والعنف ولا يمكن أن تكون الأمم المتحدة طرفا في خطوة مثيرة للشقاق من هذا النوع. وتحث البعثة جميع الزعماء الصوماليين على الاجتماع في مؤتمر مصالحة شامل والسير قدما في المهمة الحيوية المتمثلة في تشكيل حكومة مؤقتة.

وتود بعثة مجلس الأمن أن تؤكد للشعب الصومالي أن الأمم المتحدة، ومعها وكالاتها وبرامجها، ستبذل قصارى جهدها لمواصلة الأنشطة الإنسانية في جميع أنحاء الصومال وتشجيع المنظمات غير الحكومية على القيام بذلك أيضا. بيد أن قدرتها على القيام بذلك ستتوقف كلية تقريبا على الدرجة التي يوفر بها الصوماليون التعاون والأمن. واستمرار الهجمات وأعمال السلب سيجعل من المستحيل الاضطلاع بالأنشطة الإنسانية بصورة فعالة.

وستظل الأمم المتحدة على استعداد لأن تقدم، عن طريق وكالاتها المختلفة، المساعدة في مجالي الإنعاش والتشييد إذا تطورت الحالة في الصومال على نحو يجعل ذلك ممكنا عمليا. وفي هذا الصدد، فإن فرقة العمل الموحدة وعملية الأمم المتحدة في الصومال تشعران بالارتياح إزاء انتهاء المجاعة في الصومال عن طريق الجهود المشتركة للمجتمع الدولي وكثير من الصوماليين.

وأخيرا، تود بعثة مجلس الأمن أن تذكر زعماء الفصائل بأن المجتمع الدولي قد تعهد بالتزامات هائلة للصومال فيما يتعلق بالأفراد والنواحي المالية. وهذه الالتزامات لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية، وخاصة في حالة عدم حدوث تحسن هام في الحالة. ولا بد أن يعيد المجلس تقييم الدور الذي يشترك به في الصومال في الإطار العام لبرنامجه على الصعيد العالمي. وهذه هي الفكرة التي تود البعثة أن تنقلها بوضوح إلى الزعماء الصوماليين.

المرفق الثالث

برنامج بعثة مجلس الأمن إلى الصومال

الأربعاء ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤

الساعة ١٠/٢٠ الوصول إلى مقر عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

١٠/٤٠ - ١٢/٢٥ حلقة اعلامية يعقدها الممثل الخاص للأمين العام سعادة السيد فكتور غيبهو

غداء عمل مع الممثل الخاص للأمين العام وكبار العاملين في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

١٣/٥٠ - ١٥/٥٠ اجتماع مع السيد على مهدي والتحالف الوطني الصومالي

١٧/٣٠ - ١٩/٥٥ حلقة اعلامية يعقدها الجنرال أبو سماح بن أبو بكر، قائد قوة عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

الخميس ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤

٨٠٠ - ٠٩/٣٥ اجتماع مع الجنرال عيديد والتحالف الوطني الصومالي والفصائل المرتبطة به

١٠/٥٠ - ١١/١٠ مؤتمر صحفي

١٢/٠٠ - ١٣/٢٠ اجتماع مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية

غداء عمل مع الممثل الخاص للأمين العام وكبار العاملين في عملية الأمم المتحدة الثانية في الصومال

الانتقال إلى نيروبي

٢٠/٠٥ - ٢٠/٣٠ مؤتمر صحفي

٢٠/٥٠ - ٢١/٣٠ اجتماع مع ممثلي مجموعة منطقة القرن الافريقي (اثيوبيا واريتريا وجيبوتي والسودان)

٢١/٣٥ - ٢٢/١٥ اجتماع مع أعضاء هيئة تنسيق المعونة في الصومال

المرفق الرابع

قائمة القادة المقدمة خلال الاجتماع الذي عقد مع السيد على مهدي

٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤

(تذكر الألقاب كما قدمت)

السيد على مهدي محمد	الرئيس المؤقت
السيد عبد القادر زوبي	نائب الرئيس
اللواء محمد أبشير موسي	رئيس جبهة الانقاذ الديمقراطية الصومالية
اللواء عدن عبدالله نور	رئيس الحركة القومية الصومالية
المحامي عبدي موسى مايو	رئيس الحركة الديمقراطية الصومالية
محمد خالف	نائب رئيس الجبهة الوطنية الصومالية
عمر هاشي عدن	نائب رئيس المؤتمر الصومالي المتحد/حركة السلم
محمد رمضان عرباو	رئيس منظمة موكيي الصومالية للافريقيين
المحامي محمد راجيس	رئيس الاتحاد الوطني الصومالي
المحامي عبدالله معلم	رئيس وفد المؤتمر الصومالي المتحد
محمد عبدي هاشي	رئيس الحزب الصومالي المتحد
السيد مختار	نائب رئيس الحركة الوطنية الصومالية الجنوبية
السيد كانا نوغ	نائب رئيس الحلف الديمقراطي الصومالي
عبد الناصر أحمد عدن سرجيتو	رئيس المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي (جير. هابار غدير)
عبدالله هيرسي دريشي	رئيس طليعة الانقاذ الصومالية (سليمان/هابار غدير)

المرفق الخامس

مذكرة مؤرخة ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر، من تحالف الانقاذ الصومالي

إلى: وفد مجلس الأمن (يدا بيد)

إلى: سعادة السيد بطرس بطرس غالي
الأمين العام للأمم المتحدة
نيويورك

السفير فكتور غيبهو
الممثل الخاص للأمين العام في الصومال
عملية الأمم المتحدة في الصومال
الصومال

بالنيابة عن تحالف الانقاذ الصومالي، نقدم إليكم هذه المذكرة التي تعرض آراءنا في الحالة السياسية الحاضرة وتبين التطلعات العميقة للغالبية العظمى من الشعب الصومالي الذي يؤيد السلم والقومية والديمقراطية ويرفض بحزم كل المحاولات التي ترمي إلى اغراق الصومال من جديد في الحرب الأهلية والنزعة القبلية والاستبداد العسكري.

ان هدفنا هو ابراز العوامل الهامة والمسائل الحاسمة التي تنطوي عليها الحالة السياسية الحاضرة، مركزين على دور الوساطة النشط الذي لا غنى عنه والذي يجب، وفق رأينا، أن تؤديه الأمم المتحدة بشأن عملية المصالحة الوطنية الجارية الآن، ابتغاء لايجاد حل دائم وعادل لمشكلة الصومال السياسية، وهو أمر ينصب عليه اهتمام مشترك من شعبنا ومن المجتمع الدولي.

ونود، علاوة على ذلك، أن نبين هنا آراءنا في القضايا الرئيسية التي لها مساس بالمصلحة الوطنية والتي يلزم أن تعالج بمقترحات ملموسة وعملية تستهدف شد أزر عملية المصالحة والتغلب على الجمود الحالي الناجم عن السعي اللامنطقي لمجموعة أقلية إلى اختطاف هذه العملية واملاء ارادتها على الأغلبية. ونحن نعارض المواجهة والعداء الواقعين الآن بين الفصائل السياسية، ونؤيد اتباع نهج ابتكاري إلى حل المشكلة ينبع من التفاهم ومن معرفة واضحة بأن الهدف المشترك والوحيد للأمة الصومالية المحبة لوطنها وللسلم هو، اليوم، منعها من الوقوع ثانية في أهوال الحرب الأهلية والمجاعة.

ونود، بالنيابة عن الشعب الصومالي والمنظمات السياسية الأعضاء في تحالفنا، أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب لسعادة السيد بطرس غالي، الأمين العام للأمم المتحدة، ولمساعديه، ولمجلس الأمن، والبلدان الأعضاء

التي ساهمت، بطرائق مختلفة، في عملية الأمم المتحدة في الصومال، وبوجه الخصوص لشعب وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية، عن بالغ امتناننا وعميق تقديرنا للتدخل الانساني التاريخي وبعثة السلم اللذين استهدفا تخليص شعبنا ومساعدة الصومال على الوقوف على قدميه من جديد واستعادة محله المشروع في أسرة الأمم.

حول التبكير في سحب العملية من الصومال

في رأينا أن الصومال هو اليوم، من جديد، على مفترق طرق. والخيار هو بين المصالحة الحقيقية والمواجهة الدائمة، بين السلام الدائم والقتال إلى ما لا نهاية بين القبائل، بين العدالة والانصاف، من جهة، والتقطيع التام لأوصال الأمة الصومالية من جهة ثانية.

فبعد أن طرأ تحسن ملموس، في بداية العام على المناخ السياسي وحالة الأمن في العاصمة مقديشيو وفي البلد كله، أصاب الاثنين تأثير سلبي أحدثته فيهما، من الخارج، الضغوط الممارسة من أجل التعجيل في سحب عملية الأمم المتحدة من الصومال، ومن الداخل، المحاولات المتجددة التي تقوم بها مجموعة التحالف الوطني الصومالي، تشجعها تكتيكات التهدئة التي يقوم بها موظفو العملية، مستهدفة أن تتفرد بتحويل مؤتمر المصالحة الوطنية، المعتزم عقده، الى منطلق لإعلان ذاتي ترسي بمقتضاه استبدادها العسكري.

وواضح أن الضغوط التي تمارس من أجل التخلي عن الصومال في هذه المرحلة الحرجة لن ينجم عنها إلا تعزيز القوى التي تعارض عودة السلم والديمقراطية الى هذا البلد، والتي التزمت بمنع وصول عملية الأمم المتحدة في الصومال الى خاتمة ناجحة، وإعادة السيادة الى الأمم المتحدة، وإقامة حكومة تكون بالفعل حكومة وحدة وطنية.

وتود قيادة تحالف الإنقاذ الصومالي إشعار بعثة مجلس الأمن في الأمم المتحدة بما يظهر في الوقت الحاضر من اتجاهات جديدة، مشجعة وإيجابية، نحو تسوية سلمية للخلافات الموجودة، وذلك من خلال عملية مصالحة وطنية واسعة القاعدة حقا؛ وفي ودنا أيضا أن ننوه هنا، على وجه الخصوص، بالمؤتمر الذي عقده، مؤخرا، المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي، وبانتخاب عبد الناصر محمد عدن "سرجيتو" رئيسا لهذا الائتلاف.

ونود كذلك أن نؤكد لبعثة مجلس الأمن أن التبكير في سحب عملية الأمم المتحدة من الصومال سيبطل تماما جميع الإنجازات القيمة التي دفع المجتمع الدولي في سبيلها ثمنا غاليا من الأرواح البشرية ومن المساهمات الضخمة بالعتاد والموارد المالية.

حـــول أخطاء عمليـــة الأمم المتحـــدة في الصومـــال وعيوبها وانحرافاتها

في اعتقادنا أن تعنت التحالف الوطني الصومالي في معارضته وعرقلته لتنفيذ اتفاقات أديس أبابا وإعلان مؤتمر نيروبي، هو السبب الأصلي للجمود الحالي في الوضع. فالأعمال العدوانية المستمرة التي يقوم بها هذا التحالف ضد عدة قبائل صومالية في منطقتي الوسط والجنوب، ساعيا الى بلوغ أهدافه المعلنة المتمثلة في التوسع الإقليمي، قد عطلت التقدم المحرز حتى الآن والعودة التدريجية الى الحياة الطبيعية، اللذين تحققا بفضل حلول السلم بين القبائل وبفضل اتفاقات المصالحة التي انتهى اليها قادة وشيوخ القبائل التقليديون، على الصعيد الإقليمي، في المناطق الوسطى ومقديشيو وكيسمايو ودهوبلي.

وتقوم الأحداث التي وقعت مؤخرا في منطقة هيران وفي شابيل السفلى دليلا واضحا على تصاعد الأنشطة الهدامة التي يقوم بها التحالف الوطني الصومالي، والتي بلغت ذروتها بالهجوم الذي وقع، دون استفزاز، على الوحدات العسكرية للعملية في بلد وين وميركا.

وإننا لنشعر بخيبة أمل وقلق بالغين إزاء ثبات موظفي عملية الأمم المتحدة في الصومال على موقف التهدئة الذي يقفونه، وإزاء خضوعهم المتواصل للتكتيكات الخداعية ولعمليات فرض الإرادة التي تقوم بها مجموعة التحالف الوطني الصومالي، دون أن تواجه بأية مقاومة، حتى لقد تنازلت العملية عن دور الوساطة الإيجابية الخاص الذي أناطته بها قرارات مجلس الأمن في الجمعية العامة؛ وفي رأينا أن أساس هذا الأمر هو سوء فهم وسوء تفسير الوقائع الأساسية للحالة السياسية وللمجتمع في الصومال، وقد طال عهد سوء الفهم وسوء التفسير وأديا الى تجاوز الحدود في تقدير دور اللواء عيديد ومجموعة التحالف الوطني الصومالي، والى إسناد قرارات العملية الى افتراض لا أساس له من الصحة يتمثل في "الدور الرئيسي" الذي تؤديه المجموعة المذكورة في حل أزمة الصومال السياسية. بل إن ما حصل هو عكس ذلك، إذ دأبت عملية الأمم المتحدة في الصومال على التغاضي عن التأييد الشعبي الواسع الذي تتمتع به المنظمات السياسية التي يضمها تحالف الإنقاذ الصومالي في جميع أنحاء البلد، وقللت، باستمرار، من شأن الدور الأساسي والموقف المستند الى المبادئ اللذين تظهر بهما هذه المنظمات السياسية في موقفها المؤيد للتسوية السلمية ولإعادة بناء الصومال على أسس ديمقراطية جديدة.

ومع أن الأخطاء والانحرافات هي أمر ممكن في بعثة مثل عملية الأمم المتحدة في الصومال، لها هذه الضخامة وهذا التعقد، فالانحرافات والعيوب التي ظهرت لدى موظفي العملية تتجاوز أي توقع معقول، كما إنها تعرض للخطر، فعلا، إنجاز الأهداف النهائية لمهمتها.

فموظفو العملية ثابروا في الواقع، منذ مرحلة البداية من عملية الأمم المتحدة الأولى في الصومال، على انتهاج سياسة أخذوا يعينون في إطارها، للوظائف الرئيسية والحساسة، موظفين مرتبطين باللواء عيديد وبمجموعة التحالف الوطني الصومالي. وبالرغم من القتال الدائر الآن بين المجموعة والعملية، يحظى مؤيدو

اللواء عيديد بأكثر من ٨٥ في المائة من الاستحقاقات المخصصة للصوماليين في مجالات فرص التوظيف، ومنح العقود، وتنفيذ المشاريع، واستئجار المنازل والسيارات.

وفي سرقة ٤ ملايين من دولارات الولايات المتحدة، وقد اعترف بها رسميا، دليل واضح على سوء إدارة عملية الأمم المتحدة في الصومال وغياب المساءلة عن هذه العملية، وهما أمران ينفعان، من ناحية أخرى، مجموعة عيديد ويؤذيان الأكثرية.

ثم إن الهجوم الذي شنه التحالف الوطني الصومالي مؤخرا، في بلد وين، على الوحدة الزمبابوية التابعة للعملية، وسلبه لأسلحة الوحدة وذخائرها ومركباتها العسكرية، لم يقابل إلا باعتراض كلامي مائع. ولم يحصل أي رد عليه حتى الآن. وهذا السلوك يلقي شكوكا خطيرة على تواطؤ موظفي العملية مع مجموعة التحالف الوطني الصومالي، بالنظر الى أن الوحدة الزمبابوية، وقوامها ١٦٨ جنديا، لم تتلق الدعم السريع فقط، بل إنها أمرت أيضا باستسلام مُذل، كما أن الدعوة الى الإعادة الفورية للأسلحة والذخائر والمركبات العسكرية ظلت مجرد كلمات جوفاء غايتها تهدئة الرأي العام الداخلي والدولي.

ويضاف الى ذلك أن العملية نقلت بالجو الى غالكايو، مع عدد كبير من الأشخاص، الوقود الذي استخدمه التحالف الوطني الصومالي في هجومه العسكري على بلد وين، متذرعة بتقديم دعم سوقي الى اجتماع سيعقد في منطقة مودوغ من أجل مصالحة بين العشائر، ولم يُعقد، وتحت غطاء نقل أشخاص مشردين الى مقاطعتهم الأصلية.

وقد حصل الأمر نفسه في ميركا وبراف وفي منطقة شابيل السفلى، حيث تنحت الوحدة العسكرية التابعة للعملية عن المواقع التي كانت متمركزة فيها هناك وساعدت، بطريقة سلبية، اعتداءات التحالف على السكان المدنيين في هاتين المدينتين.

ويضاف الى ذلك أيضا أن موظفي العملية انحرفوا عن الموقف السابق الذي يتمثل في النزاهة واحترام الاستقلال الذاتي للمنظمات السياسية الصومالية، والذي توجبه اتفاقات أديس أبابا، وتدخلوا، على نحو غير متوقع، في الشؤون الداخلية لجبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية، إذ أيدوا اعتباطا، تعيين العقيد عبد الله يوسف لنفسه رئيسا لهذه الجبهة، مناقضا، بوضوح، قرارات قادة الجبهة التقليديين التي تثبت اللواء محمد أبشير موسي رئيسا شرعيا للجبهة لفترة سنة واحدة.

ولن تنحصر نتيجة هذا التدخل بأنه سيسهم في زيادة تشوش الوضع الحالي، فهناك، الى جانبه، القرار الذي اتخذه موظفو العملية، منفردين، بتكليف العقيد عبدالله يوسف بـ "دور وساطة"، دون أن يسبق ذلك توافق آراء المنظمات السياسية المعنية وقادتها.

إن موظفي العملية يراقبون، غير عابئين، مناورات مجموعة التحالف الوطني الصومالي ومحاولتها الاستغناء عن ثلاث منظمات سياسية موقعة لاتفاقي أديس أبابا ونيروبي، وهي منظمة موكي الصومالية للافريقيين، والاتحاد الوطني الصومالي، والحركة الوطنية الصومالية الجنوبية، مع قادتها الشرعيين، بثلاثة فروع، مهيأة سلفا تابعة للتحالف الوطني الصومالي، وذلك بالتواطؤ مع "الرئيس المعين" للتحالف المذكور.

كما أننا نعترض بقوة على توجيه الأموال المخصصة لمنطقتي حول وساناغ عن طريق السلطة الانفصالية القائمة في الشمال الغربي. ونحن نرى أن عملية الأمم المتحدة في الصومال، إذ تقوم بذلك، تنتهك قرار مجلس الأمن ٨٩٧ (١٩٩٤)، والتوصيات التي قدمها المانحون خلال الاجتماع الرابع لتنسيق المساعدة الانسانية الذي عقد في أديس أبابا في كانون الأول/ديسمبير ١٩٩٣. وتمثل رد العملية على هذه المسألة في خضوعها لضغوط مارستها عليها حكومة المملكة المتحدة عبر بعثتها الموجودة في مقر الأمم المتحدة.

حول عملية المصالحة الوطنية

تشكل سياسة التهدئة التي تتبعها عملية الأمم المتحدة في الصومال إزاء التحالف الوطني الصومالي سببا للتأجيل المستمر للاجتماع التحضيري لمؤتمر المصالحة الوطنية الذي كان مقررا عقده في ١٥ نيسان/ابريل ١٩٩٤، ولما تلاه من عقد هذا المؤتمر في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٤، وفقا لاعلان مؤتمر نيروبي الذي صدر في آذار/مارس الأخير.

وقد رضخت العملية للموقف التفردي الذي وقفته مجموعة التحالف الوطني الصومالي، محتجة بالاستنتاجات الضرورية التي انتهى اليها المؤتمر الخامس لجبهة الانقاذ الديمقراطية الصومالية، في قاردو، ومؤتمر أبسامي في دوبلي، وبطلب الحركة الوطنية الصومالية الاشتراك في عملية المصالحة الوطنية بعد أن عكست موقفها الانفصالي السابق وأخذت تدعو الى توحيد البلد على أساس فيدرالي.

أما الهدف النهائي الذي أعلنه اللواء عيديد، وقبلته العملية لهذه التكتيكات التأجيلية، فهو ربح الوقت اللازم لمناوراته السياسية الموجهة نحو الحصول على الاعتراف بـ "تعيينات" العقيد عبدالله يوسف رئيسا لجبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية، والعقيد عمر جس رئيسا للحركة القومية الصومالية "الموحدة"، وعبد الرحمن أحمد علي رئيسا للحركة الوطنية الصومالية.

لقد أدت المناورات المذكورة أعلاه، كما أدى التخلي الواضح للعملية عن دورها التوسطي النشيط، الى تشجيع اللواء عيديد ومجموعة التحالف الوطني الصومالي على الانطلاق في دعوة الى عقد مؤتمر مصالحة وطنية تجرى فيه المداولات وفق ما يمليه هذا التحالف، وذلك في محاولة للاستيلاء على السلطة السياسية من خلال أساليب مناهضة للديمقراطية وخداعة.

وإننا نعلن هنا، بوضوح، أن تحالف الإنقاذ الصومالي يعارض بحزم المناورات المذكورة أعلاه والدعوة التي تفرد التحالف الوطني الصومالي بتوجيهها الى عقد مؤتمر مصالحة وطنية ينظمها بنفسه. أما موقفنا، المستند الى مبادئ، فقد كان دائما، ولا يزال، كما يلي:

(أ) ينبغي عقد مؤتمر المصالحة الوطنية برعاية الأمم المتحدة وبوساطة نشيطة منها، لكي يضمن لمداولاته وللاتفاقات التي سيخرج بها اعتراف الأمم المتحدة والمجتمع الدولي وكفالتهما؛

(ب) ينبغي أن يسبق مؤتمر المصالحة الوطنية باجتماع تحضيري يقرر فيه، اشتراكا، موعده ومكانه ومعايير الاشتراك فيه وإجراءاته ورئاسته، الخ؛

(ج) يحصر الاشتراك في مؤتمر المصالحة الوطنية في المنظمات السياسية الـ ١٦ التالية: المنظمات السياسية الـ ١٥ الموقعة لاتفاقات أديس أبابا وإعلان مؤتمر نيروبي الصادر في آذار/مارس ١٩٩٤، والحركة الوطنية الصومالية؛

(د) ينبغي أن يكون ضمن من تشملهم وفود المنظمات السياسية قادة سياسيون، وأهل فكر، وقادة دينيون تقليديون، وشيوخ للمجتمعات المحلية، ومجموعات نسائية، بحيث تؤمن مشاركة واسعة لكل الطبقات الاجتماعية؛

(هـ) يمكن أن يكون أقرب موعد لعقد الاجتماع التحضيري بداية تشرين الثاني/نوفمبر، ولعقد مؤتمر المصالحة الوطنية ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر تقريبا. وينبغي أن تشترك المنظمات السياسية الـ ١٦، جميعها، في اتخاذ قرار نهائي بعد أن تكون مشاوراتها قد انتهت الى خاتمة ايجابية؛

(و) نقرر إعلان التزامنا الصارم بالمشاركة في مؤتمر مصالحة وطنية ترعاه الأمم المتحدة.

ونحن نوصي بقوة بعثة مجلس الأمن في الأمم المتحدة بأن تضمن التقيد الصارم لعملية الأمم المتحدة في الصومال بروح ونص قرارات مجلس الأمن، وبأن تدعم العملية بغية تمكينها من أداء دورها النشط، على أساس من النزاهة الحقيقية، في التوسط بين الفصائل السياسية الصومالية، وذلك وفقا لاتفاقات أديس أبابا ونيروبي، ومع جعل الهدف النهائي اعادة السلم والاستقرار والديمقراطية.

وسيكون لمؤتمر المصالحة الوطنية هدفان ذوا أولوية هما التوفيق بين وجهات النظر السياسية المختلفة الموجودة الآن فيما يتصل بالقضايا الرئيسية ذات المساس بالمصلحة الوطنية، وتمهيد السبيل لانشاء حكومة مركزية للوحدة الوطنية تقود الصومال نحو انتخابات ديمقراطية حرة وعادلة تجرى في غضون سنتين.

وينبغي لعملية الأمم المتحدة في الصومال، في جميع مراحل المشاورات، والاجتماع التحضيري، وخلال المؤتمر نفسه، أن تؤدي دورا نشطا بصفتها وسيطا ومراقبا، من أجل ضمان التقيد التام للمؤتمر باتفاقي أديس أبابا ونيروبي اللذين وقعهما جميع المشتركين.

ويفترض في المؤتمر أن يتوصل الى حلول ملموسة وعملية للمسائل الرئيسية التالية:

(أ) التكوين الدستوري المقبل للدولة الصومالية: دولة موحدة/اتحاد فيدرالي ذات نظام برلماني/ذات نظام رئاسي؛

(ب) تكوين وسلطات الهيئات الجديدة للدولة: الرئاسة/المجلس النيابي/الحكومة المركزية/السلطة القضائية؛

(ج) الاستقلال الذاتي للمناطق: سلطة المناطق المتمتعة بالاستقلال الذاتي، وتوازن السلطات بين الحكومة المركزية والمناطق.

ويفترض في المؤتمر أن يتداول في أمر عودة الاستبداد العسكري، وأن ينشئ ضمانات محددة تمنع هذه العودة، وأن يبدد الارتياب وانعدام الثقة المتبادلين، وأن يطمئن، بالتحديد، فئات وجماعات الأقليات حول ما يساورها من قلق مشروع، بأن يحدد ضمانات لمنع الطغيان العشائري الموروث من النظام الاستبدادي الماضي.

حول تنفيذ الآلية والضمانات

يشكل إنشاء آلية للتنفيذ الفعال مسألة مهمة جدا لنجاح المؤتمر الوطني. فإخفاق مؤتمر المصالحة الماضي، والعيوب التي ظهرت فيه، كان مردها الى عدم وجود آلية تنفيذ فعالة متفق عليها تتابع وتراقب التنفيذ الفعال للاتفاقات المنتهى اليها. ولا بد من وجود ضمانات محددة وكافية ضد انتهاك الالتزامات وخرقها.

ونحن نقترح بقوة أن تُفرض على الصومال، اذا فشلت عملية إقرار السلم فعلا، ادارة تابعة للأمم المتحدة على غرار تلك التي فرضت في كمبوديا، وذلك لفترة لا تقل عن ثلاث سنوات، بحيث يتاح حفظ القانون والنظام. كما أن لنزع سلاح المليشيات ولنزع الألغام أهمية حيوية. وسيكون على هذه الادارة أيضا أن تسير بالصومال نحو انتخابات مدنية.

المرفق السادس

قائمة بأسماء الزعماء الذين حضروا الاجتماع الذي عقد مع اللواء عيديد

٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤

(الألقاب حسبما قدمت)

محمد فرح عيديد	رئيس المؤتمر الصومالي المتحد/التحالف الوطني الصومالي
عبد الله يوسف أحمد	رئيس جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية
أحمد عمر جس	رئيس الحركة القومية الصومالية/التحالف الوطني الصومالي
محمد كينياري أفراح	رئيس المؤتمر الصومالي المتحد
محمد نور عليو	رئيس الحركة الديمقراطية الصومالية/التحالف الوطني الصومالي
عبد العزيز الشيخ يوسف	رئيس الحركة الوطنية الصومالية الجنوبية/التحالف الوطني الصومالي
الشيخ جمعة حاجي حسين	رئيس منظمة موكي الصومالية للافريقيين
اسماعيل بوبو هوره	نائب رئيس الحركة الوطنية الصومالية
عبد الرحمن دواله علي	رئيس الجبهة الصومالية المتحدة
علي اسماعيل عبدي	رئيس الاتحاد الديمقراطي الوطني الصومالي
عمر منغاني عويس	رئيس الاتحاد الوطني الصومالي
أحمد غوري عدن	الحزب الصومالي المتحد
محمد فرح عبد الله	رئيس الحلف الديمقراطي الصومالي

المرفق السابع

مذكـــرة مؤرخة ٢٧ تشريـــن الأول/أكتوبـــر ١٩٩٤ تحمل ١٣ توقيعا، مقدمة الى بعثة مجلس الأمن الى الصومال

١ - نود أن نغتنم هذه الفرصة لنرحب ببعثة مجلس الأمن الى الصومال ترحيبا حارا، ونود أن نعرب عن عميق تقديرنا لما يبذله مجلس الأمن من جهود متواصلة لمساعدة الشعب الصومالي على حل خلافاته السياسية. كما نود أن نعرب للوفد عن صادق تعهدنا بالعمل على تحقيق تسوية سياسية دائمة لإعادة السلم والأمن الى بلدنا وإعادة تأسيس حكومة فيه ذات قاعدة عريضة وقادرة على الشروع في إصلاح وتعمير النسيج الاقتصادي والاجتماعي لمجتمعنا، بالتعاون مع المجتمع الدولي.

٢ - ويسعدنا أن نلاحظ أن البعثة حلت بالصومال في وقت أثبتت فيه التطورات الأخيرة المشجعة خطأ الخرافة القائلة بأن الصوماليين منقسمون على نفسهم، بصورة ميؤوس منها، الى معسكرين متعارضين. وجاءت البعثة وقد اتفق معظم القادة السياسيين الممثلين للغالبية الساحقة من الشعب على حل خلافاتهم السياسية واتخذوا موقفا سياسيا مشتركا انعكس في مذكرة مقديشيو المؤرخة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، التي وقعتها ١٢ منظمة من أصل ١٦ منظمة سياسية.

٣ - ويسعدنا أن نبلغكم اليوم بأن السلم والاستقرار وكذا حس الصحوة الوطنية بدأوا يتراءون للعيان في جميع أرجاء الصومال، شاملة المناطق الشمالية والجنوبية من البلاد، وجاعلة مخاوف التفكك الوطني والإنفصال وحرب العشائر تنحسر الى عتمات التاريخ المظلمة، ودافعة الى الأمام بعملية السلم واحتمالات عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية الشاملة. ولئن ساهمت المنظمات السياسية الصومالية الحاضرة اليوم، هنا معكم، في خلق هذا الجو المفعم بالأمل، فإن من الواجب الإقرار بأن شعبنا، أي جماهير الشعب الصومالي، هو الذي ساهم أيما مساهمة بإرادته الشعبية المتجهة الى التغلب على مخاوف الحرب الأهلية والفتنة الوطنية، في قيام هذا العهد الجديد الذي أشرق فجره على الصومال. كما أن الضغط المتواصل الذي مارسه المجتمع الدولي لحفزنا على إحلال السلم بدل الحرب قد ساهم بقسطه في خلق هذا الجو من الحوار والنقاش.

٤ - لقد قطعت المنظمات السياسية الصومالية أشواطا طويلة في الانتقال من سياسة البندقية الى سياسة الحوار والنقاش وساهمت بقدر كبير في تيسير تحقيق السلم وبلوغ الأمن. فعقدت المنظمات السياسية مؤتمرين رئيسيين منذ بداية عام ١٩٩٣. وفي اتفاق أديس أبابا المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٣، توصلت المنظمات السياسية الصومالية الى اتفاق يقضي بوقف الأعمال العدائية، ونزع سلاح الفصائل المتحاربة ووضع ترتيبات من شأنها أن تفضي الى إقامة مجلس وطني انتقالي. وفي إعلان نيروبي المؤرخ ٢٤ آذار/مارس ١٩٩٤، اتفق على اتخاذ الترتيبات الضرورية لتشكيل حكومة انتقالية. وعلاوة على هذين المؤتمرين الرئيسيين، عقدت المنظمات السياسية سلسلة من الاجتماعات على الصعيد المحلي وصعيد المقاطعات والصعيد الإقليمي لتحريك عملية السلم وكذا لدحر موجة الإنفصال في شمال البلاد بطريقة سلمية. ومن هذه الاجتماعات:

(أ) مؤتمر السلم للمناطق الوسطى، المعقود بنجاح في مقديشيو في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٣، بين جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية والاتحاد الديمقراطي الوطني الصومالي والتحالف الوطني الصومالي؛

(ب) مؤتمر جوبا السفلى للمصالحة، المعقود في كيسمايو في ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٤؛

(ج) مؤتمر حيراب للسلم، المعقود في مقديشيو في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤؛

(د) مؤتمر أبسام للمصالحة المعقود في دوبلي في حزيران/يونيه - تموز/يوليه ١٩٩٤؛

(هـ) مؤتمر موروساد هابارجيدير للسلم، المعقود في مقديشيو في حزيران/يونيه ١٩٩٤؛

(و) مؤتمر الحركة الوطنية الصومالية والتحالف الوطني الصومالي وإعلان نهاية انفصال الشمال عن بقية البلاد في ٢٩نيسان/ابريل ١٩٩٤؛

(ز) اجتماع جيبوتي للمنظمات السياسية المرتكزة في الشمال، وهي: الحركة الوطنية الصومالية والحلف الديمقراطي الصومالي والجبهة الصومالية المتحدة والحزب الصومالي المتحد، المعقود في الفترة من ١٣ الى ١٧ آب/أغسطس ١٩٩٤؛

(ح) المشاورات التي أجرتها المنظمات السياسية الاثنتا عشرة، وإعلانها لاحقا عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤؛

٥ - ويعد عقد مؤتمر المصالحة هذا من عدة نواحي، تتويجا لجهود المنظمات السياسية الصومالية والأمم المتحدة، تحت رعاية مجلس الأمن، لصون الوحدة الوطنية وإيجاد تسوية سياسية مستدامة للمشكلة الصومالية كشرط أساسي لاستعادة السلم والأمن وإعادة تأسيس هياكل الحكومة المركزية وخدماتها، والشروع في عملية اصلاح وتعمير بلدنا. وسيعمل المؤتمر على تشكيل حكومة وطنية انتقالية عريضة القاعدة ذات هيكل اتحادي توافق وتصدق عليه آلية وطنية انتقالية، وعلى القيام أيضا بوضع خطة تعمير وطنية تتوفر لها الرؤية والمرونة وقابلية التطبيق اللازمة لوضعها موضع التنفيذ. وسنحتاج الى دعم المجتمع الدولي ولا سيما دعم الأمم المتحدة، لإعداد تفاصيل هذه الخطة فضلا عن إيجاد وسائل النجاح في تنفيذها.

٦ - كما يعد عقد مؤتمر المصالحة هذا استمرارا للجهود التي بذلناها لايجاد تسوية سياسية دائمة لمشكلتنا في مؤتمري أديس أبابا ونيروبي. ولذلك، سترتكز معايير الاشتراك في هذا المؤتمر على التفاهم التالي:

(أ) يجب أن تكون المنظمات المشتركة في المؤتمر أعضاء في الفصائل السياسية الخمسة عشر الموقعة على اتفاق أديس أبابا المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ١٩٩٣، وذلك بالإضافة الى اشتراك الحركة الوطنية الصومالية على النحو المنصوص عليه في الاتفاق المذكور أعلاه؛

(ب) من المهم أن نشير هنا الى أن الاتفاق ينص بصورة محددة على أن من يملك سلطة التمثيل هو الفصائل الموقعة بصفتها تلك وليست الأسماء الفردية التي وقعت باسم الفصائل؛

(ج) عند تغيير القيادة بوسائل العملية الديمقراطية (الانتخابات) في فصيل معين، يكون قائد ذلك الفصيل المنتخب حديثا هو القائد الممثل الشرعي للفصيل في مؤتمر المصالحة، وفقا لدستور ذلك الفصيل.

٧ - وحسبما اتفق عليه مسبقا وأعلن عنه بالتالي في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، فقد تقرر أن يكون موعد افتتاح مؤتمر المصالحة الوطنية ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤. غير أنه تلبية لطلب بعثة مجلس الأمن الى الصومال الاجتماع بالقادة السياسيين الصوماليين في ٢٧ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٩٤، ومراعاة لرغبات بعض قادة الفصائل الصومالية فضلا عن نداء الممثل الخاص للأمين العام في الصومال، قررنا أن نعيد تحديد موعد افتتاح المؤتمر الوطني للمصالحة ليصبح ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. ونحن نعتقد أن هذا التأجيل سيتيح لجميع الأطراف المعنية الوقت الكافي للتعبير عن آرائها بشأن هذا المؤتمر البالغ الأهمية، وأن تستعد له بما يناسبه. وإننا ندعو جميع أشقائنا الصوماليين الى الرد بالإيجاب على هذه البادرة وأن ينضموا الينا في الاشتراك بهذا المؤتمر، الذي ستناقش وتحل فيه المشاكل التي تواجه الصومال. ونطلب من المجتمع الدولي أن يقدم دعمه ومساعدته الى مؤتمر المصالحة الوطنية هذا المرتقب.

٨ - ونود أن نبلغ أعضاء البعثة الأفاضل بأننا سنواصل، بعد حفل افتتاح للمؤتمر، المشاورات مع القادة السياسيين غير المشتركين في المؤتمر الى أن يتحقق تفاهم مشترك بشأن القضايا السياسية الرئيسية. وإننا نرفض العنف كوسيلة لتسوية المنازعات بين الفصائل السياسية، ونعلق أهمية قصوى على عملية المصالحة بالنقاش والحوار. ولإجراء هذه العملية، سيحضر المؤتمر ما يربو على ١ ٠٠٠ مندوب ومراقب وضيف يمثلون كل شريحة من شرائح المجتمع الصومالي، بما فيهم رؤساء العشائر، وكبار رجال الدين، والنساء، والشباب، والمثقفين، والمهنيين، والمنظمات غير الحكومية المحلية.

٩ - ونود أن نعيد تأكيد التزامنا بايجاد تسوية دائمة لمشكلتنا الراهنة. كما أننا نؤمن بالعملية الديمقراطية ونلتزم بها في حل القضايا الوطنية. فقبول حقوق الأغلبية وحماية حقوق الأقلية هما أساس هذه العملية. وإننا نشكل ١٣ منظمة من الأعضاء الموقعين المؤسسين لاتفاقي أديس أبابا ونيروبي. بيد أننا ندعو الأعضاء الثلاثة الباقين الى الانضمام الينا، حتى نضطلع سويا بمسؤولية انقاذ بلدنا من الفوضى والاقتتال والتفكك.

الموقعون

١ -	منظمة موكي الصومالية للألفارقة	الشيخ جاما حجي حسين	الرئيس	(توقيع)
٢ -	الحلف الديمقراطي الصومالي	محمد فرح عبد الله	الرئيس	(توقيع)
٣ -	الحركة الديمقراطية الصومالية (التحالف الوطني الصومالي)	محمد نور عليو	الرئيس	(توقيع)
٤ -	الاتحاد الديمقراطي الوطني الصومالي	علي اسماعيل عبدي	الرئيس	(توقيع)
٥ -	الحركة الوطنية الصومالية	عبد الرحمن أحمد علي	الرئيس	(توقيع)
٦ -	الاتحاد الوطني الصومالي	عمر مونغاني عويس	الرئيس	(توقيع)
٧ -	الحركة الشعبية الصومالية (التحالف الوطني الصومالي)	أحمد عمر جس	الرئيس	(توقيع)
٨ -	جبهة الإنقاذ الديمقراطية الصومالية	عبد الله يوسف أحمد	الرئيس	(توقيع)
٩ -	الحركة الوطنية الصومالية الجنوبية	عبد العزيز الشيخ يوسف	الرئيس	(توقيع)
١٠-	المؤتمر الصومالي المتحد (التحالف الوطني الصومالي)	محمد فرح عيديد	الرئيس	(توقيع)
١١-	المؤتمر الصومالي المتحد	محمد قنياري أفرح	الرئيس	(توقيع)
١٢-	الجبهة الصومالية المتحدة	عبد الرحمن دواله علي الرئيس		(توقيع)
١٣-	الحزب الصومالي المتحد	أحمد غوور أدان	الرئيس	(توقيع)

المرفق الثامن

قائمة سفراء بلدان القرن الأفريقي

١ - سفير جيبوتي لدى كينيا	صاحب السعادة صالح حجي فرح ديرير
٢ - سفير إثيوبيا لدى كينيا	صاحب السعادة أوفاتو أليو
٣ - سفير إثيوبيا ومبعوث اللجنة الدائمة للقرن الإفريقي لدى الصومال	صاحب السعادة ليسان يوهانس
٤ - سفير ارتيريا لدى كينيا	صاحب السعادة بيين روسوم
٥ - سفير السودان لدى كينيا	صاحب السعادة السر محمد أحمد

المرفق التاسع

قائمة المشتركين: وكـــالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية

١ -	طالب علي	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)/عملية الصومال
٢ -	م. ديفادوص	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)/الصومال
٣ -	روبرت هاغان	منظمة الصحة العالمية/الصومال
٤ -	ريمون أ. كولينز	مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - مقديشيو
٥ -	إ. هونسوكو	مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
٦ -	إرلينغ ديسو	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - الصومال
٧ -	بييت وينبست	برنامج الأغذية العالمي - المقر
٨ -	فرناندو زانوسو	برنامج الأغذية العالمي - الصومال
٩ -	ريمون جانسينز	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) - مقر نيويورك
١٠-	بييرس جيريتي	منظمة الأمم المتحدة للطفولة - الصومال
١١-	بفرلي إروين	المنظمة الدولية للرؤية العالمية
١٢-	ديفيد نيف	تعاونية الغوث الأمريكي بالعالم أجمع (منظمة "كير")
١٣-	كوركي شايتكير	الهيئة الطبية الدولية
١٤-	جوليان باور	هيئة ايكوتيرا الدولية
١٥-	روبرت ميريديث	هيئة الاهتمام العالمي
١٦-	راموس أرتياك	منظمة أطباء بلا حدود - اسبانيا
١٧-	محمد عبد الرحمن	لجنة خدمات الأصدقاء الأمريكيين
١٨-	عبد الوهاب م. محمد	منظمة الإغاثة الإسلامية الدولية
١٩-	فرح شيخ	الهيئة الإسلامية الافريقية
٢٠-	محمود أحمد	مؤسسة الحرمين الإسلامية
٢١-	أحمد عبد الله	منظمة "كير"
٢٢-	سوكيونغ يونغ	هيسان
٢٣-	بيل كوندي	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)
٢٤-	إبراهيم كوروما	متطوعو الأمم المتحدة/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٢٥-	إدوارد جونز	مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)
٢٦-	جو برونسويغ	منظمة الطيران المدني الدولي
٢٧-	كين بركينز	البنك الدولي للإنشاء والتعمير

٢٨-	عمر أ. عبدي	مؤسسة موفق الخيرية
٢٩-	ج. ف. بيتري	منظمة العمل الدولي لمكافحة الجوع
٣٠-	نانسي سميث	منظمة أوكسفورد للتحرر من الجوع "أوكسفام" - المملكة المتحدة
٣١-	نيجيل تريكس	دياكونيا كاريتاس - المانيا
٣٢-	دي مي بييت	لجنة CISP
٣٣-	جعل راشد	لجنة CISP
٣٤-	سافوراني غيدو	لجنة CISP
٣٥-	علي الشيخ أرغي	الكونسورتيوم الوطني الصومالي
٣٦-	أحمد محمد أحمد	الكونسورتيوم الوطني الصومالي
٣٧-	الدكتور غوتال	الكونسورتيوم الوطني الصومالي

المرفق العاشر

قائمة المشتركين: اللجنة الفرعية الأمنية التابعة لهيئة تنسيق المعونة في الصومال

السيد سيغورد إلينغ:	رئيس اللجنة الدائمة لهيئة تنسيق المعونة في الصومال، اللجنة الأوروبية، المبعوث الخاص الى الصومال
السيد جيوفاني بروتزي:	نائب رئيس اللجنة الدائمة لهيئة تنسيق المعونة في الصومال مستشار، بالسفارة الإيطالية
السيد جيري ماكرودن:	أمين أول، دار المندوب السامي البريطاني
السيد رون أولريتش:	مدير وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، بالصومال
السيد جاك هجيلت:	نائب مدير وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، بالصومال
السيد باسي بابادوبولوس:	رئيس وحدة القرن الأفريقي، باللجنة الأوروبية
صاحب السعادة ليسان يوهانس:	اللجنة الدائمة للقرن الأفريقي
السيد إرلينغ ديسو:	الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالصومال
السيد س.فاراداكاري:	مدير مكتب الأمم المتحدة الإنمائي للصومال
السيد ألكسندروس يانيس:	المساعد الشخصي لرئيس اللجنة الدائمة لهيئة تنسيق المعونة في الصومال

(٢-٣ ممثلين للمنظمات غير الحكومية)

- - - - -